

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الدينية
الديوان

تونس في .

من وزير الشؤون الدينية

إلى

السيد رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

الموضوع: تقرير نشاط حول النفاذ إلى المعلومة لسنة 2019 .

المرجع: - القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة
- المنشور عدد 19 لسنة 2018 والمؤرخ في 18 ماي 2018 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة .

المصاحب: تقرير نشاط.

أما بعد،

تنفيذا للنصوص القانونية المنصوص عليها بالمرجع أعلاه، أتشرف بأن أحيل إلى جنابكم رفقة هذا تقرير

وزارة الشؤون الدينية حول النفاذ إلى المعلومة للفترة الممتدة من 01 جانفي 2019 إلى 31 ديسمبر 2019.

والسلام

الفهرس

4.....	التقرير السنوي
4.....	حول الحق في النفاذ إلى المعلومة
4.....	خطة عمل وزارة الشؤون الدينية في مجال النفاذ إلى المعلومة
4.....	1- تفعيل وتنفيذ خطة العمل لسنة 2019
5.....	2- تنظيم الأرشفة .
5.....	3- تحيين جدول المكلفين بالنفاذ .
6.....	4 - تفعيل اللجنة الاستشارية .
7.....	5- إبرام اتفاقية شراكة مع هيئة النفاذ إلى المعلومة:
7.....	6- تحيين المنشور الداخلي :
8.....	6- تحيين دليل المكلف بالنفاذ:
8.....	7- تكريس التكوين في مجال النفاذ:
8.....	الأعمال المنجزة في مجال النفاذ إلى المعلومة لسنة 2019
8.....	1- تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة:
11.....	الصعوبات والمقترحات
11.....	1. الصعوبات
12.....	2. المقترحات



التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة 2019



التقرير السنوي

حول الحق في النفاذ إلى المعلومة

واصلت وزارة الشؤون الدينية خلال سنة 2019 حرصها على تنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة، ويعكس هذا التقرير نشاطها خلال سنة 2019 وخاصة في متابعة الأهداف المرسومة وتقديم الاقتراحات العملية لتحسين جودة التعامل مع الحق في النفاذ إلى المعلومة دعما وتكريسا لهذه الثقافة الجديدة داخل الوزارة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر.

وقد تمّ ضبط جملة من الإجراءات على المستوى المركزي والجهوي لتجسيد هذا الحق وتمّ التنصيب على تطبيق التشريع والتراتبية الجديدة في مجال النفاذ إلى المعلومة وعلى ضرورة التقيد بما ورد بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة والذي يعتبر نصا مرجعيا لما احتواه من إجراءات تهدف إلى تشجيع الهياكل على النشر الاستباقي لكل المعطيات والمعلومات مثلما نص على ذلك الفصل 6 منه .

وفي إطار تنفيذ مقتضيات النصوص القانونية والترتيبية سعت خلية النفاذ إلى المعلومة بوزارة الشؤون الدينية إلى تنفيذ كل ما ورد بالنصوص الصادرة في هذا المجال وخاصة مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المذكور أعلاه.

خطة عمل وزارة الشؤون الدينية في مجال النفاذ إلى المعلومة

1- تفعيل وتنفيذ خطة العمل لسنة 2019.

تمّ إعداد خطة عمل لسنة 2019 تُبين مراحل وطرق وآليات تنفيذها على المدى القصير والبعيد والأهداف المنشودة منها بعد ضبط روزنامة تفصيلية لتنفيذ البرنامج

ومسارات (PROCESSUS) ، فالى جانب مواصلة متابعة الموقع وتحيينه ومتابعة النافذة التي تمّ تخصيصها لسياسة النفاذ إلى المعلومة حيث تمّ ادراج كل المعطيات خاصة بالنفاذ إلى المعلومة من نصوص قانونية وترتيبية ومطبوعات و جداول بيانات المكلفين بالنفاذ بالإدارة المركزية والإدارات الجهوية ...

أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الراجعة بالنظر للوزارة كالمعهد الأعلى للشرعية بتونس فقد أُقترح عليهم تخصيص موقع خاص بالمعهد وتأثيثه وإدراج سياسة النفاذ إلى المعلومة وهو في طور الإنجاز علما وأنه وقع تعيين المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه.

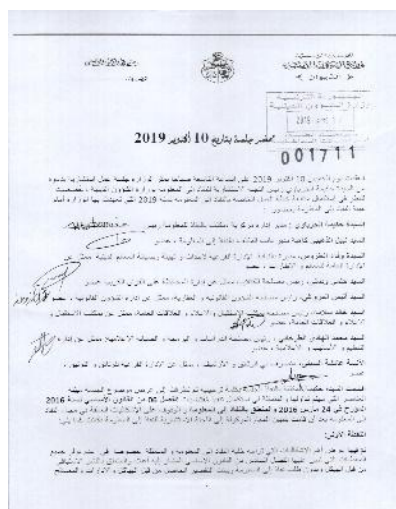
2- تنظيم الأرشفة.

بناء على ما نص عليه الفصل 60 من ضرورة استكمال تنظيم الأرشفة والعناية به وفي هذه النقطة تحديدا بدأت الإدارة الفرعية للوثائق والتوثيق بتنظيم أرشفة الإدارة المركزية ثم تحولت إلى الإدارات الجهوية لمزيد العناية بالأرشفة قصد تطويره حتى يسهل استرجاعه وتتمكن الإدارة من إتاحتها المعلومة إلى العموم وتمّ تنظيم أرشيفات الإدارة الجهوية بتونس والإدارة الجهوية بأريانة.

3- تحيين جدول المكلفين بالنفاذ.

تم تحيين جدول المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة في كل الإدارات الجهوية طبقا لمقتضيات المنشور عدد 19 لسنة 2018 والمؤرخ في 18 ماي 2018 من قبل المكلف بالنفاذ إلى المعلومة والمسؤول عن متابعة وتنفيذ سياسة ومقتضيات برنامج النفاذ إلى المعلومة على مستوى الوزارة يساعده في ذلك نائب المكلف بالنفاذ إلى المعلومة. وسيتم إحالة نسخة محيئة من جداول المكلفين ونوابهم على مستوى الهياكل والمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة والبالغ عددهم 50 على أنظار هيئة النفاذ إلى المعلومة ونسخة إلى الإدارة العامة للدراسات المستقبلية بوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية.

تتولى اللجنة الاستشارية النظر في جميع المسائل المتعلقة بالنفذ وآليات تطبيق قانون النفذ إلى المعلومة، والمسائل التي تُعرض على أنظار المكلف بالنفذ وتقوم بتقديم الاستشارة وتساعد على حلّ القضايا الشائكة التي تتطلب مزيد من التمهيد قبل اتخاذ أي قرار وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية هذه السنة مرة واحدة بتاريخ 10 أكتوبر 2019 .



5- إبرام اتفاقية شراكة مع هيئة النفاذ إلى المعلومة.

أبرمت وزارة الشؤون الدينية اتفاقية شراكة مع هيئة النفاذ إلى المعلومة بتاريخ 23 أبريل 2019.



6- تحيين المنشور الداخلي.

تمّ تحيين المنشور الداخلي الخاص بالنفاذ إلى المعلومة بتاريخ 19 جوان 2019 ونشره على موقع الوزارة .



6- تحيين دليل المكلف بالنفاذ.

في سنة 2018 وقع نشر دليل الحق في النفاذ إلى المعلومة الصادر عن هيئة النفاذ إلى المعلومة والخاص بالمواطن وفي 2019 تم تحيين نشر دليل المكلف بالنفاذ .



7- تكريس التكوين في مجال النفاذ:

لقد شاركت وزارة الشؤون الدينية ممثلة في شخص المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه في كلّ الدورات التكوينية التي نظمتها هياكل رئاسة الحكومة وهيئة النفاذ إلى المعلومة وأسهمت بدورها في تنظيم دورات تكوينية لفائدة المكلفين بالنفاذ الراجعين إليها بالنظر.

الأعمال المنجزة في مجال النفاذ إلى المعلومة لسنة 2019.

1- تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة:

النشر الاستباقي وسبل تطويره :

في إطار النشر الاستباقي قامت وزارة الشؤون الدينية بنشر كل ما نص عليه الفصل 6 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة و تبسيط الإجراءات الإدارية قصد تطوير الخدمات وتقريب الإدارة من المواطن وذلك من خلال

تطبيق ما جاء به القانون الأساسي ودعمه المنشور عدد 19 لسنة 2018 الصادر بتاريخ 18 ماي 2018 وتواصلت عملية تحيين المعطيات الواجب نشرها. (<http://www.affairesreligieuses>)

- ✓ تحيين قائمة الجوامع والمساجد (الملحق عدد)،
- ✓ تحيين المعطيات الخاصة بالكتاتيب ونشرها،
- ✓ تحيين قائمة الإطارات والأعوان المكلفين بالخطط الوظيفية ،
- ✓ إدراج قائمة بعدد الاطارات الدينية والمسجدية ونسب توزيعها حسب الولايات ،
- ✓ نشر معطيات إحصائية حول العدد الجملي للمترشحين للحج والنسب المخصصة لكل ولاية بالإعتماد على منظومة الحج المتعلقة بالتسجيل عن بعد ،
- ✓ تحيين المعطيات الخاصة بالحج والعمرة ووضع البلاغات والمطبوعات الإدارية والمناشير الخاصة بموسم الحج على الخط،
- ✓ تحيين قائمة الإدارات الجهوية التي تم إحداثها والراجعة بالنظر إلى وزارة الشؤون الدينية ،

- كما تم تنظيم جلسات مع المكلف بالموقع حول دراسة موقع واب البيانات المفتوحة وتقديم التنقيحات والمقترحات الواجب اتخاذها،
- وقع تجميع ونشر النصوص القانونية والترتيبية الخاصة بالشأن الديني في تونس ،
- تم تنقيح بعض النوافذ الموجودة بالموقع وتأنيثها كالتعاون الدولي والمراجع القانونية،
- نشر بعض أدلة الإجراءات،
- تحيين دليل إجراءات المكلف بالنفاذ إلى المعلومة الخاص بوزارة الشؤون الدينية ،

الإجراءات المعتمدة للنظر في مطالب النفاذ:

تعتمد عملية النفاذ إلى المعلومة على الإجراءات والمراحل التالية:

- ✓ قبول المطالب عن طريق مكتب الضبط مباشرة ،
- ✓ تصنيف المطالب وتوجيهها إلى الأطراف المعنية ،
- ✓ تسجيل المطالب بدفتر تسجيل عمليات النفاذ على جدول EXCEL ،

- ✓ دراسة المطلب وتوجيهه الى الجهات المختصة عن طريق مكتب الضبط الداخلي
وبجدول الوثائق الموجهة ،
- ✓ تلقي الاجابة وإعادة صياغتها لإيصالها الى صاحب الطلب في الحالات العادية
والتذكير عند عدم الاستجابة أما في حالات الرفض فإنّه يتم السكوت عنه .

[illegible]

إحصائيات مطالب النفاذ:

عدد المطالب المحالة مباشرة على المكلف بالنفاذ :

46 مطالب عن طريق مكتب الضبط.

عدد المطالب المقبولة والمرفوضة:

المطالب الكتابية:

- أغلبها مطالب قُبِلت وتمت الاستجابة لها.
- 06 أخرى لم تحظ بالإجابة لعدم توفر المعلومة.
- 02 حفظت لحماية المبلغين.

الاستفسارات الهاتفية:

إلى جانب ذلك نتقبل مطالب و استفسارات هاتفية، وهذه وقع توجيهها الى الجهات المختصة أو الى الصفحة الرئيسية بموقع الواب الذي يتضمن فحوى الطلب.

المطالب الواردة عن طريق البريد الإلكتروني:

وقعت الإجابة عنها عن طريق البريد الإلكتروني وعددها 3 عن طريق البريد الإلكتروني

حالات التظلم:

05 حالات تظلم سنة 2019

حالات الطعون:

سجلت الوزارة **06** حالات قضايا لدى الهيئة.

ع/ر	نوع المطلب	العدد	الملاحظات
01	واردة عن طريق مكتب الضبط	46	38 تمت الإجابة عليها ، 06 لم تحظ بالإجابة لعدم توفر المعلومة 02 حفظت لحماية المبلغين
02	واردة عن طريق البريد الإلكتروني	03	وقعت الإجابة عنها عن طريق البريد الإلكتروني
03	الاستفسارات الهاتفية		وقع توجيهها إلى الجهات المختصة أو إلى الصفحة الرئيسية بموقع الواب الذي يتضمن فحوى الطلب
04	حالات التظلم	05	
05	حالات الطعون	06	قضايا رفعت لدى هيئة النفاذ للمعلومة
	المجموع	60	

الصعوبات والمقترحات

1. الصعوبات

في هذا الباب سأجمع بين الأرشفة والنفاذ نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط بينهما.

✓ الصعوبات في مجال الأرشفة:

قامت الإدارة الفرعية للوثائق والتوثيق بتنظيم جزء كبير من وثائق الإدارة المركزية وانتقلت في الفترة الأخيرة إلى الإدارات الجهوية ولكن لم تحقق بعد المطلوب وذلك لـ:

- قلة الموارد البشرية المختصة في مجال الأرشفة.
- عدم تطبيق جداول مدد الاستبقاء عند انتهاء الفترة النشطة والتمسك بالوثائق رغم انتهاء الآجال، وهو ما تسبب في تراكم الوثائق ،
- عدم تطبيق نظام التصنيف،

- النقائص التي يتضمنها قانون الأرشيف عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 1988 والذي لم ينص على تدخل المختص في الأرشيف الجاري وترك هذا الفراغ التشريعي الباب للاجتهاد الشخصي لماسكي الوثائق،

- عدم وجود المنظومات الإعلامية لتنظيم وثائق الهياكل العمومية انطلاقاً من مكتب الضبط المركزي،

✓ الصّعوبات على مستوى النفاذ.

عدم تنظيم الوثائق الإدارية يعطل عمليات النفاذ إلى المعلومة ويؤدي إلى عدم التقييد بالآجال المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 والمؤرخ في 24 مارس 2016 ،

- عدم تنقيح قانون الأرشيف عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 02 أوت 1988 لمواكبة

مقتضيات القانون الأساسي للنفاذ عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016،

- عدم وعي المسؤولين بأهمية هذا الحق يخلق صعوبات في الوصول إلى المعلومة،

فعدم تجاوب الإدارات مع المكلف بالنفاذ يُعدّ من أهمّ العوائق حيث تُحجّب عنه المعلومة في بعض الحالات،

- غياب الوعي بأهمية النشر الاستباقي،

- عدم الوعي بأن النفاذ إلى المعلومة من خلال الوثائق الإدارية هو معيار لمدى

شفافية الإدارة،

- تهميش دور المكلف بالنفاذ رغم ما نصّ عليه القانون الأساسي في الفصل 32، 33

و34.

2. المقترحات

✓ في مجال الأرشيف:

- مراجعة قانون الأرشيف عدد 95 لسنة 1988 بما يتماشى ووثيقتي المجلس الدولي للأرشيف (قانون الأخلاقيات الصادر 1996) والإعلان العالمي للأرشيف الصادر عام 2010.

- ضرورة استكمال تنظيم الأرشفة بالاستناد إلى الفصل 60 من القانون الأساسي عدد 2016/ والمتعلق بالنفاذ للتسريع في إتمام تنظيم الأرشفة الخاص بالوزارة.
- التسريع في اقتناء المنظومات الإعلامية الخاصة بالمعالم والإطارات المسجدية وهذا سيساهم في سرعة تداول المعلومة وييسر عمل المكلف بالنفاذ في الآجال المطلوبة ثمّ يمكن من إحصائيات دقيقة سواء في عدد المعالم والإطارات.
- التفكير في الإسراع بتركيز وحدة التصرف في الأرشفة الجاري CENTRALISATION DES ARCHIVES COURANTS لأنّ وجود مختصين في مرحلة انشاء الوثيقة سيجعلها تأخذ المسار الصحيح في تصنيفها وترتيبها ، سيتمكن من سهولة الاسترجاع عند الحاجة بالتالي الاستجابة لمطالب النفاذ في الآجال المحددة.

✓ في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة

- مواصلة تنفيذ سياسة الحق في النفاذ إلى المعلومة والتعهد بتحسين كل ما ورد بالفصل 06 من القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
- توعية المسؤولين الأوّل بالهياكل العمومية بضرورة تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 2016/22 لما سيوفره من نزاهة وشفافية للإدارة إزاء منظوريها والمتعاملين معها ، بالتالي إعادة بناء الثقة بين المواطن والإدارة من ناحية وتشريك المواطن في اتخاذ القرارات من ناحية أخرى.
 - تطبيق الفصل 33 من القانون الأساسي والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة والذي ينص على إحداث هيكل داخلي للعناية بمهمة النفاذ أو خلية تكون تابعة للديوان لتفعيل مقتضيات القانون لأنّ ترك المكلف بالنفاذ في معزل عن كل الإدارات وبدون هيكلية فيه تهميش وعدم ثقة فحتى المتعاملين معه يحجبون عنه المعلومة بتعلّة أنهم هم المعنيين بالإجابة.

- تكوين معمم للمكلف بالنفاذ إلى المعلومة وإعطائه شهادة مُكون حتى يقوم بتكوين المكلفين بالنفاذ بالإدارات الجهوية ويؤدي دوره على الوجه المطلوب ويحقق الإضافة.
- ضرورة التنصيص على تكوين المتخرجين من المدرسة الوطنية للإدارة في النفاذ إلى المعلومة لنشر ثقافة النفاذ وجعلها مادة تُدرس للأهميتها .
- إحداث شبكة المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة وتعميمها حتى تتم الاستفادة .
- التفكير في بعث جمعية تجمع المكلفين بالنفاذ في كل الجهات وجعل يوم 22 سبتمبر يوما وطنيا للنفاذ إلى المعلومة لجعل هذا اليوم يوما تحسيسيا لكافة الهياكل العمومية .